بهدف حماية المنظومة المصرفية من جرائم النصب الإلكتروني والتزوير البنكي

النائب العام: إنشاء نيابة الشؤون المصرفية عام 2026

- التحولات المالية المتسارعة جعلت إنشاء الهيئة ضرورة مُلحّة لتعزيز الثقة في التعاملات المصرفية
- المرحلة القادمة ستشهد تطويراً نوعياً في آليات مكافحة الجريمة في القطاع المصرفي
- اختيار أعضاء نيابة الشؤون المصرفية سيتم وفق معايير موضوعية تبنى على الخبرة العملية
- بناء منظومة تحقيق وادعاء قادرة على مواجهة الجرائم المصرفية الحديثة

أعلن النائب العام المستشار سعد الصفران عن إنشاء نيابة الشؤون المصرفية، تعنى بالتحقيق في الجرائم المصرفية، وجاء في بيان النيابة العامة ما يلي:

في خطوة تعد الأبرز منذ سنوات في حماية المنظومة المصرفية، أعلن النائب العام المستشار سعد الصفران إنشاء نيابة الشؤون المصرفية، وهي نيابة متخصصة تعنى بالتحقيق في الجرائم المصرفية، وعلى رأسها النصب الالكتروني والتزوير البنكي وجرائم إصدار الشيكات من دون رصيد.

وأوضح النائب العام أن التحولات المالية المتسارعة جعلت إنشاء هيئة النيابة ضرورة ملحة لتعزيز الثقة في التعاملات المصرفية، مؤكدا أن المرحلة القادمة ستشهد تطويرا نوعيا في آليات مكافحة الجريمة في القطاع المصرفي، ورفع كفاءة الإجراءات المتعلقة بها.

وأضاف النائب العام أن اختيار أعضاء نيابة الشؤون المصرفية سيتم وفق معايير موضوعية تبنى على الخبرة العملية والكفاءة المهنية، بهدف بناء منظومة تحقيق وادعاء قادرة على مواجهة الجرائم المصرفية الحديثة التي تتطور بوتيرة متسارعة.

ولأول مرة، ستتولى النيابة الجديدة إعداد دراسات وتقارير تحليلية دورية ترصد أساليب الجريمة المصرفية، وتبتكر حلولا عملية للحد منها، مما يجعلها مصدرا رئيسا للمعلومة والتحليل في هذا المجال.

من جانب آخر، فإن هذه النيابة ستطلق برامج توعية قانونية ـ كلما دعت الحاجة ـ تستهدف الجهات والأفراد في المجتمع، لرفع الوعي بالجرائم الرقمية وبيان الإجراءات المتخذة حيالها، بما يواكب تطور أساليب جرائم الاحتيال الالكتروني، كما ستعمل على تفعيل مبادرات تعزز من القدرة على رصد الأنماط المستجدة لهذه الجرائم والتدخل السريع للحد من آثارها.

ويُعد هذا القرار خطوة مهمة في تأمين الاقتصاد الوطني، وتعزيز سلامة المعاملات المالية للأفراد والمؤسسات، وترسيخ بيئة اقتصادية مستقرة وآمنة.

ومن المقرر أن يبدأ العمل في نيابة الشؤون المصرفية في عام 2026، إيذانا بمرحلة جديدة في مواجهة الجرائم المالية بحزم شديد واحترافية أعلى.

النائب العام المستشار سعد الصفران

تستكمل استعداداتها الشاملة لانطلاق اختبارات الفترة الدراسية الأولى للعام 2026/2025 .. وبدء اختبارات المرحلة المتوسطة والصفين العاشر والحادي عشر الأربعاء 17 ديسمبر

«التربية»: نزاهة الامتحانات خط أحمر لا يسمح بتجاوزه

- وزير التربية يقود جهوداً متواصلة لبناء منظومة متكاملة تحمي نزاهة العملية التعليمية
- تهيئة نفسية ومكانية داخل لجان الاختبارات لتوفير أجواء آمنة مستقرة ومحفزة تراعي الفروق الفردية
- الوزارة تشدد على ضرورة التطبيق الحازم للوائح الامتحانات ومخالفاتها وتنفيذ أحكام قانون الجزاء
- تعديلات قانون الجزاء الأخيرة تُجرّم الغش وتسريب الاختبارات وتوسع نطاق المساءلة القانونية
- العقوبات القانونية تشمل كل من يشارك أو يُحرض أو يتوسط في الإضرار بنزاهة الامتحانات
- التعديلات القانونية تهدف إلى حماية العدالة التعليمية وصون مصداقية الشهادات الدراسية

عبدالعزيز الفضلي

تحرص وزارة التربية على توفير جميع الإمكانات والسبل الكفيلة بضمان بيئة امتحانية آمنة تتسم بالعدالة وتكافؤ الفرص، وذلك في إطار استعداداتها المكثفة لانطلاق اختبارات الفترة الدراسية الأولى للعام الدراسي 2026/2025، المقررة أن تبدأ أولى محطاتها يوم الأربعاء المقبل الموافق 17 ديسمبر 2025، باختبارات المرحلة المتوسطة والصفين العاشر والحادي عشر في المرحلة الثانوية.

وفي هذا السياق، أكدت وزارة التربية أنها تولي اهتماما بالغا ببناء منظومة متكاملة تهدف إلى حماية نزاهة العملية التعليمية وتعزيز مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص بين جميع الطلبة، ضمن إطار يجمع بين الانضباط الصارم في تطبيق اللوائح والنظم والقرارات الوزارية ذات الصلة، ومراعاة الجوانب النفسية والتربوية للمتعلمين، موضحة أن هذا التوجه يهدف إلى تهيئة الأجواء المناسبة للطلبة، وتوفير مستويات عالية من الراحة النفسية والمكانية داخل لجان الاختبارات، بما يساعدهم على أداء امتحاناتهم في بيئة آمنة ومحفزة تراعي الفروق الفردية وتخفف من الضغوط النفسية.

وبينت وزارة التربية أنها ماضية في تطبيق القوانين واللوائح المنظمة للاختبارات بكل حزم، ولاسيما ما يتعلق بمخالفات الامتحانات، وتنفيذا لأحكام قانون الجزاء، لا سيما بعد التعديلات الأخيرة التي أقرت بإضافة مادتين جديدتين لتجريم الغش وتسريب الاختبارات، مشددة على أن الحفاظ على نزاهة الامتحانات يعد مسؤولية وطنية لا تقبل التهاون أو التساهل تحت أي ظرف.

وأوضحت وزارة التربية أن التعديلات الأخيرة على قانون الجزاء جاءت لتجريم جميع الأفعال المرتبطة بالغش أو تسريب أسئلة الاختبارات أو إجاباتها، أو التلاعب بسير الامتحانات أو تسهيل ذلك بأي وسيلة كانت، وتشمل العقوبات كل من يشارك أو يحرض أو يتوسط أو يستفيد من هذه الأفعال، تأكيدا على أن نزاهة الامتحانات تمثل خطا أحمر لا يسمح بتجاوزه.

وأكدت وزارة التربية أن هذه التعديلات القانونية تهدف إلى حماية العدالة التعليمية، وصون مصداقية الشهادات الدراسية، وردع كل من تسول له نفسه الإضرار بمخرجات التعليم أو المساس بثقة المجتمع في النظام التعليمي، مشددة على أن تطبيق القانون يأتي في إطار حماية حقوق الطلبة الملتزمين وضمان تكافؤ الفرص فيما بينهم.

وأوضحت الوزارة أنها تطبق أحكام قانون الجزاء المحدث بكل حزم، من خلال إحالة كل من يثبت بحقه، من العاملين القائمين على أعمال الامتحانات أو المرتبطين بها بأي صفة كانت، إلى الجهات المختصة، في حال ثبوت تورطه في أي أفعال تمس نزاهة الامتحانات أو تخل بسيرها أو تسهل الغش أو التلاعب في نتائجها.

وشددت وزارة التربية على أنها لن تتوانى في اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق كل من يثبت تورطه في أي ممارسات تمس سلامة الامتحانات أو تخل بنظامها، سواء كان من داخل المنظومة التعليمية أو من خارجها، مؤكدة أن جميع الوقائع التي يتم رصدها ستحال فورا إلى الجهات المختصة لاتخاذ ما يلزم بشأنها وفقا لأحكام القانون.

وفي الوقت ذاته، أكدت وزارة التربية ثقتها الكاملة في الكوادر التعليمية والإدارية، وحرصها على دعمهم وتمكينهم من أداء مهامهم وفق النظم واللوائح المعتمدة، مشيدة بالتزام الإدارات المدرسية، وما تضمه من ملاحظين ومراقبين، وحرصهم على أداء دورهم الوطني في حماية العملية التعليمية، ومتابعتهم الدقيقة لتطبيق التعليمات المنظمة للاختبارات داخل اللجان.

وفي إطار الإجراءات التنظيمية، أفادت وزارة التربية استمرارها في تفعيل نظام «المراقب الوطني» من خلال اعتماد 215 مراقبا وطنيا تم اختيارهم بعناية وفق المعايير المعتمدة والمعلنة، وذلك من بين المتقدمين المستوفين لشروط الترشح، حيث سيباشرون أعمالهم مع انطلاق اختبارات المرحلة المتوسطة، والصفين العاشر والحادي عشر الثانوي، موضحة أن عملية الاختيار جاءت بعد تقييم نتائج المقابلات الشخصية واعتماد أصحاب أعلى الدرجات، بما يضمن الكفاءة والجاهزية لأداء المهام الرقابية المنوطة بهم.

وأكدت وزارة التربية أن المراقبين الوطنيين أنهوا برنامجا تدريبيا تخصصيا تضمن التعريف بمهام المراقب الوطني، وآليات العمل داخل لجان الامتحانات، إضافة إلى النظام الآلي المعتمد لرفع التقارير اليومية وتوثيق الزيارات الميدانية، وذلك في ضوء تحديث الأنظمة الرقابية بما يضمن المتابعة الدقيقة لسير الامتحانات داخل اللجان، ورصد أي تجاوزات بشكل فوري، والتعامل معها وفق الأطر القانونية المعتمدة.

وشددت الوزارة على دور الإدارات المدرسية في متابعة تطبيق لائحة مخالفات الامتحانات على الطلبة المخالفين، بما يحقق الردع التربوي، ويحفظ حقوق الطلبة الملتزمين، ويعزز ثقافة الانضباط والمسؤولية داخل البيئة المدرسية.

وأشارت وزارة التربية إلى أنها وفرت جميع الإمكانات التعليمية التي تمكن الطلبة من الاستعداد الجيد للاختبارات، من خلال مصادر تعليمية معتمدة صادرة عن التوجيهات الفنية، وفي مقدمتها المكتبة الإلكترونية على موقع وزارة التربية، التي تضم أكثر من 1000 نموذج اختبار ومراجعات لمختلف المراحل الدراسية، دعما لمبدأ تكافؤ الفرص وتيسيرا على الطلبة وأولياء أمورهم.

كما أوضحت الوزارة أنها وفرت خدمة المحادثة الذكية «مع حمد»، التي تسهم في تثبيت المعلومات وتيسير أسس المراجعة للطلبة، وتضم تدريبات عملية متنوعة مرتبطة بالمناهج الدراسية، إضافة إلى التطبيق التعليمي «مع سالم وعبير» الذي يحتوي على أكثر من 22 ألف سؤال وجواب لمختلف المراحل التعليمية، بما يتيح للمتعلمين اختيار الأسلوب الأنسب لمراجعة دروسهم عبر هذه المصادر المتنوعة.

وفي الختام، جددت وزارة التربية تأكيدها أن نزاهة العملية التعليمية أولوية لا حياد عنها، وأن ضبطها مسؤولية مشتركة بين جميع أطراف المنظومة التعليمية، مشددة في الوقت ذاته على أن الطالب يظل محور العملية التعليمية، وأن الوزارة حريصة على الجمع بين الحزم في تطبيق القانون والرعاية التربوية والإنسانية للطلبة، بما يحقق مصلحة التعليم ويعزز جودة مخرجاته.

خلال حضوره «الملتقى الخليجي للباحثين التربويين» بالمركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج

وزير التربية: دعم القيادة السياسية يؤكد أن التعليم هو الركيزة الأساسية والمحرك الرئيسي للتنمية المستدامة

- المقبل: مستقبل التعليم في الخليج مرهون بتحويل البحث التربوي من نشاط موسمي إلى منظومة مستدامة
- الشريكة: نُظمنا التعليمية تعيش مرحلة مفصلية وتحديات تتطلب جهوداً بحثية رصينة وحلولاً مبتكرة

عبدالعزيز الفضلي

أكد وزير التربية م.سيد جلال الطبطبائي أن دعم قيادتنا السياسية يعكس أن التعليم هو الركيزة الأساسية لبناء المجتمعات المتقدمة والمحرك الرئيسي للتنمية المستدامة، مشيرا إلى أن التعليم أصبح منظومة متكاملة تعنى ببناء الإنسان وتنمية مهاراته.

جاء ذلك في كلمة للوزير الطبطبائي خلال رعايته وحضوره حفل افتتاح الملتقى الخليجي للباحثين التربويين الذي ينظمه المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج ويستمر لمدة يومين، وذلك بحضور مدير عام مكتب التربية العربي لدول الخليج د.محمد المقبل، ومدير المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج د.محمد الشريكة، وعدد من وكلاء وزارات التربية والتعليم في دول الخليج ومديري منظمات دولية وسفراء ورؤساء بعثات ديبلوماسية وباحثين ومتخصصين تربويين وخبراء دوليين.

واعتبر الطبطبائي أن هذا اللقاء العلمي الرفيع يجمع نخبة من العقول التربوية وصناع السياسات والخبراء من دول مجلس التعاون، ويجسد إيماننا المشترك بأن البحث التربوي هو الأساس لتطوير التعليم وصياغة مستقبله، مشيرا إلى أن الملتقى يأتي في مرحلة تشهد فيها نظمنا التعليمية تحولات متسارعة، وتحديات متنامية تفرض علينا تطوير أدواتنا البحثية، وتعزيز التكامل في الرؤى والتجارب، بما يواكب متطلبات العصر، مؤكدا المكانة المتقدمة التي يحظى بها البحث التربوي بوصفه ركيزة أساسية لصياغة السياسات التعليمية الرشيدة، واتخاذ القرار المستند إلى المعرفة والأدلة العلمية.

وقال إن احتضان هذا الملتقى يمثل نهجا كويتيا ثابتا يؤمن بأهمية العمل الخليجي المشترك في بناء منظومة بحثية متكاملة تقوم على تبادل الخبرات وتكامل الجهود بما يعزز قدرتنا على مواجهة التحديات التعليمية المشتركة، وتحويلها إلى فرص تطوير مستدام.

وعبر الطبطبائي عن بالغ اعتزاز وزارة التربية في الكويت بما تحظى به من دعم ورعاية سامية من صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد، وسمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد، وبما تتلقاه من دعم وتوجيهات كريمة من رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ أحمد العبدالله، «وهو دعم يعكس إيمان قيادتنا السياسية بأن التعليم هو الركيزة الأساسية لبناء المجتمعات المتقدمة والمحرك الرئيس للتنمية المستدامة».

وشدد الطبطبائي على أن التعليم أصبح منظومة متكاملة تعنى ببناء الإنسان وتنمية مهاراته، وتعزيز قدراته على التفكير والابتكار، بما يمكن أبناءنا من التكيف مع متطلبات العصر، والمنافسة في اقتصاد المعرفة، مما يجسد أهمية هذا الملتقى، بما يتضمنه من محاور نوعية تناقش أولويات البحث التربوي الخليجي، وتوظيف التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي في البحث، وتعزيز السياسات التعليمية المستندة إلى البحوث التطبيقية، متطلعا أن يشهد الملتقى صياغة توصيات علمية ورؤى بحثية داعمة لصناع القرار، وتعزيز جودة السياسات التعليمية، وبناء مستقبل تعليمي أكثر كفاءة واستدامة لأبنائنا في دول مجلس التعاون الخليجي.

بدوره، ألقى مدير عام مكتب التربية العربي لدول الخليج د.محمد المقبل كلمة أشار خلالها إلى التحديات التي تواجه الباحث التربوي في دول الخليج، من عدم وفرة البيانات، ومحدودية التمويل، وضعف الربط بين نتائج البحث واحتياجات صانع القرار إلى بناء بيئات بحثية محفزة في المدارس والجامعات، مؤكدا أن تجاوز هذه التحديات واجب عبر إنشاء منصات بيانات خليجية مشتركة، وتوسيع برامج الدعم والتمويل، وتفعيل الشراكات البحثية الدولية، واعتماد منهجيات حديثة، وبناء قدرات الباحثين بما يتوافق مع متطلبات العصر.

وبين أن مستقبل التعليم في الخليج مرهون بتحويل البحث التربوي من نشاط موسمي إلى منظومة مستدامة تنتج معرفة تترجم إلى خطط وبرامج قابلة للتطبيق، لافتا إلى أن مكتب التربية العربي لدول الخليج أولى هذا الحقل عناية مبكرة بإنشائه مركزا متخصصا للبحوث التربوية منذ العام 1977م، برعاية ودعم كريمين من قادة الدول الأعضاء.

من جانبه، أكد مدير المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج د.محمد الشريكة في كلمة له على الدعم والرعاية التي يحظى بها المركز من القيادة السياسية في الكويت والحكومة الكويتية الرشيدة من احتضان للمركز، الأمر الذي يعزز دوره في خدمة منظومات التعليم الخليجية ودعم صناع القرار التربوي في المنطقة.

وقال الشريكة إن تنظيم الملتقى الخليجي للباحثين التربويين يأتي في مرحلة مفصلية تشهد فيها نظم التعليم في دول الخليج تحديات متسارعة تتطلب جهودا بحثية رصينة وحلولا مبتكرة، لافتا إلى أن المركز حرص على أن يكون هذا الملتقى منصة علمية فاعلة تعنى بتعزيز التواصل البحثي وتبادل الخبرات المهنية والاطلاع على أحدث المنهجيات العالمية في البحث التربوي، بما يسهم في دعم أصحاب القرار لبناء سياسات تعليمية قائمة على الأدلة.

وأشار إلى برنامج الملتقى الذي يمتد ليومين ويشمل جلسات عامة يقدمها بعض قادة التعليم في دول الخليج وخبراء دوليون حول أولويات البحث التربوي وقضايا التعليم المعاصرة ومجتمعات التعلم المهنية، فضلا عن ورش عمل متخصصة تتناول مهارات التفكير التحليلي والنقدي.

وزير التربية م.سيد جلال الطبطبائي ومدير عام مكتب التربية العربي لدول الخليج د.محمد المقبل ومدير المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج د.محمد الشريكة ووزير التربية والتعليم الأسبق د.رشيد الحمد في مقدمة الحضور بالملتقى الخليجي للتربويين (متين غوزال)

..وبحث مع وكيل الحرس تعزيز التعاون التربوي والتوعوي للطلبة

وزير التربية م.سيد جلال الطبطبائي خلال استقبال وكيل الحرس الوطني الفريق الركن حمد البرجس

استقبل وزير التربية م.سيد جلال الطبطبائي في مكتبه، وكيل الحرس الوطني الفريق الركن حمد البرجس والوفد المرافق له، لبحث آفاق التعاون المشترك بين وزارة التربية والحرس الوطني في عدد من البرامج التربوية والتوعوية الموجهة للطلبة.

ويأتي هذا اللقاء في ضوء حرص وزارة التربية والحرس الوطني على توحيد الجهود وتعزيز الشراكات الوطنية، بما ينعكس إيجابا على العملية التعليمية وتنمية قدرات الطلبة سلوكيا وتربويا. وجرى خلال اللقاء استعراض عدد من المقترحات الهادفة إلى دعم البيئة التعليمية، من أبرزها، إعداد برامج تربوية مشتركة تعنى بتنمية مهارات التعامل الحياتية لدى الطلبة، وتنظيم زيارات ميدانية توعوية للمدارس، إلى جانب مناقشة برامج تربوية متخصصة تستهدف الطلبة ذوي المظاهر السلوكية، بما يسهم في تقويم سلوكهم وإعادة تأهيلهم وفق أسس تربوية مدروسة، وبما ينسجم مع الأطر التعليمية المعتمدة.

وأكد الجانبان خلال الاجتماع أهمية دراسة هذه المقترحات بشكل مشترك، ووضع الآليات المناسبة لتنفيذها بما يخدم مصلحة الطلبة، ويعزز القيم الوطنية والانضباط السلوكي، في إطار الشراكة المؤسسية بين الجهات التعليمية والأمنية. وحضر اللقاء من جانب الحرس الوطني كل من: العميد م. طلال النوفل ـ قائد الإسناد، والعميد م.محمد الحجي ـ مدير الخدمات الطبية، والعميد م.جاسم الفرحان ـ مدير الخدمات الفنية، والعقيد الركن عيسى البلوشي ـ آمر مدرسة ضباط الصف والأفراد، والعقيد الركن يعقوب البصارة ـ الأمن العسكري، والعقيد الركن محمد الكندري ـ رئيس فرع متابعة مكتب الوكيل، والعقيد الركن محمد البرغش ـ ركن أول تقارير مكتب الوكيل. كما حضر اللقاء وكيل وزارة التربية بالتكليف م.محمد الخالدي، والوكيل المساعد للشؤون التعليمية م.حمد الحمد.